جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2020)

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

الصين 2020..
استفاقة التنين
واحتراق العنقاء

أ. فايز موسى

مستشار إعلامي.. ومحلل استراتيجي

مجموعة التفكير الإستراتيجي

«في أيّ صحف التَّاريخ جاء قطُّ أنَّ بيوتا خلت من أصحابها ..
وأنَّ مدناً هُجرت، وبلداناً بأكملها تُركت ..
وأنَّ الحقول الفسيحة ضاقت بالجثامين ..
وأنّ العزلة الكونية المخيفة أُسدلت أستارها على الأرض ..؟
.. أيّها السعداء من الزمن الآتي ..
يا مَن لم يشهدوا هذه التّعاسات،
.. ومَن قد يُنزِلون شهادتنا .. هذه .. منزلة الأسطورة من الحقيقة».

الشاعر الإيطاليّ

فرانشيسكو بترارك

مُلخّص

نشأ فيروس كورونا في الصين في نهاية العام 2019، فيما وثقت الصين أوّل حالاته رسمياً مطلع العام 2020، وتحوّل إلى وباء عالمي في شهر آذار، ليغدو أخطر كارثة يواجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

وكان على الصين أن تواجه سيلاً من الانتقادات والاتهامات الموجهة لإدارتها أزمة كورونا الصحية، فضلاً عن مواجهة تداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، وغيرها.

وطفت على السطح نظريات عديدة لتفسير نشوء الفيروس، خرج أغلبها من رحم نظريات المؤامرة الدولية؛ ونالَ الصينَ قسطٌ منها؛ بالتزامن مع حرب اقتصادية شنّها ترمب عليها، كان ميدانُها الرسوم الجمركيّة.

فيما وظفت الصين جائحة كورونا، عبر آليات إدارة الأزمة، لمواجهة المعارضة الصينية، وارتكبت تجاوزات حقوقية خطيرة، نددت بها مؤسسات حقوقية وشخصيات أمميّة.

وتسعى هذه الورقة البحثية، لرصد أبرز المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية للصين، في العام 2020، وتحليل تفاعلها فيما بينها، وتوصيف الحراك الإقليمي لأهمّ تلك المتغيرات. كما تلقي الضوء على أهم سيناريوهات المستقبل في العام 2021.

المتغيرات

بكل تأكيد، كان متغير تفشي فيروس كوفيد19 هو الأبرز صينياً وعالمياً في العام 2020، بل في القرن الواحد والعشرين؛ وبعض المفكرين والمحللين الاقتصاديين يعده المتغير الأهم منذ الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين. لا في خطورته على الوضع الصحي فحسب، بل لتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والنفسية والرياضية والثقافية... إلى غيرها من شؤون الحياة في العالم.

وتظهر الإحصائيات مدى تفشّي فيروس كورونا، عالمياً وإقليمياً، وفق الجداول التالية:

إحصائيات انتشار فيروس كورونا في العالم (آخر تحديث: 27 آذار 2021)		
مُصاب	مُتوفى	مُعافى
126،708،255	2،779،847	102،168،853
المصدر: worldometers.info		

الدول العشر الأكثر تفشياً بالفيروس + الصين (منشأ الوباء)			
البلد	إصابات	وفيات	معافى
أمريكا	30,853,032	561,142	23,275,268
البرازيل	12,407,323	307,326	10,824,095
الهند	11,908,910	161,275	11,295,023
روسيا	4,501,859	97,017	4,120,161
فرنسا	4,465,956	94,275	288,062
بريطانيا	4,325,315	126,515	3,768,434
إيطاليا	3,488,619	107,256	2,814,652
إسبانيا	3,255,324	75,010	3,016,247
تركيا	3,149,094	30,772	2,921,037
ألمانيا	2,754,002	76,303	2,467,600
المجموع	81,109,434	1,636,891	64,790,579
الصين	90,159	4,636	85,362
المصدر: worldometers.info			

الدول الإقليمية			
البلد	إصابات	وفيات	معافى
تركيا	3,149,094	30,772	2,921,037
إيران	1,838,803	62,223	1,577,408
إسرائيل	831,383	6,165	814,505
العراق	822,095	14,157	736,747
الأردن	577,734	6,374	468,037
المغرب	493,867	8,793	481,597
لبنان	455,381	6,013	356,820
الإمارات	450,765	1,472	434,035
السعودية	387,292	6,637	376,203
تونس	248,782	8,684	214,916
فلسطين	233,549	2,537	206,914
الكويت	225,980	1,270	210,024
مصر	198,681	11,804	152,198
قطر	176,521	282	162,173
ليبيا	156,116	2,602	143,697
عمان	153,838	1,650	140,766
البحرين	139,953	512	131,594
الجزائر	116,657	3,074	81,160
السودان	29,661	2,028	23,990
سوريا	18,201	1,216	12,142
موريتانيا	17,745	448	16,976
الصومال	10,664	471	4,634
جيبوتي	7,169	66	6,235
اليمن	3,900	820	1,588
جزر القمر	3,689	146	3,494
المجموع	10,747,520	180,216	9,768,890

المصدر: worldometers.info

وتبرز الإحصائيات السابقة نسبة تفشي الفيروس في الدول العشر الأعلى انتشاراً؛ إذ تقارب نسبة التفشي نصف النسبة العالمية. في حين، تستأثر أميركا بنسبة تقارب ربع النسبة العالمية.

لكنّ الرقم الأبرز على الإطلاق، هو نسبة تفشي الفيروس في الصين، التي تصدرت المشهد العالمي لأسابيع متواصلة، في بدء تفشي الفايروس، لكنها تقبع في ترتيبها، حتى نهاية آذار من العام 2021، خلف الدولة الخامسة عشرة عربياً (الجزائر)؛ ما يبرز قدرتها على إدارة جائحة كورونا، صحياً، على الرغم من الفارق الهائل في التعداد السكاني (يقارب عدد السكان في الصين ملياراً و440 مليوناً، فيما يُقارب عدد سكان الإقليم: 620 مليوناً، «الوطن العربي 440 مليوناً، يضاف إليها قرابة 180 مليوناً للدول المحورية الثلاث: تركيا، إيران، إسرائيل»).

وقد أزاحت الصين الولايات المتحدة من الصدارة لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، بناء على المقياس الأكثر دقة، الذي يعدُّه كل من صندوق النقد الدولي ووكالة المخابرات المركزية أفضل مقياس لمقارنة الاقتصادات الوطنية[1]. ويظهر تقرير صندوق النقد الدولي أن اقتصاد الصين أكبر بنحو السدس من اقتصاد الولايات المتحدة (24.2 تريليون دولار للأول مقابل 20.8 تريليون دولار للثاني)[i].

وفي حين أن المقياس الذي اعتاد معظم الأميركيين عليه لا يزال يشير إلى أن الاقتصاد الصيني أصغر بمقدار الثلث من الولايات المتحدة، وبالنظر إلى حقيقة أن دولارا واحدا يشتري في الصين ما يقارب ضعف ما يشتريه في الولايات المتحدة فإن الاقتصاد الصيني اليوم يعد أكبر بمقدار السدس من الاقتصاد الأميركي. ويعد الناتج المحلي الإجمالي للدولة في العالم الحقيقي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه قوتها العالمية، ونظرا لأن الصين قد بنت أكبر اقتصاد في العالم فقد حلت محل الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لكل دولة رئيسية تقريبا.

لقد أصبحت الصين ورشة تصنيع عالمية لجميع المنتجات تقريبا، بما في ذلك أقنعة الوجه وغيرها من معدات الحماية كما هو الحال الآن في أزمة فيروس كورونا، وفق مجلة ناشيونال إنترست. والصين مع نهاية عام 2020، أضحت الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي يسجل نمواً إيجابياً؛ نظراً لتكيُّف الاقتصاد الصيني بسرعة مع الموقف الجديد للطلب في الدول الأخرى؛ ما انعكس على الأداء القوي للصادرات الصينية، بما في ذلك زيادة الطلب على الأجهزة الإلكترونية، وبخاصةٍ الأجهزة المكتبية المنزلية، فضلاً عن زيادة الطلب على مستلزمات الوقاية الطبية %[ii].

وذكر صندوق النقد الدولي أن نمو الصين وسط وباء «كوفيد19-» يعد دفعة إيجابية للاقتصاد العالمي، ويمكن أن يفيد بشكل خاص مُصدّري السلع الأساسية والبلدان المرتبطة بالاقتصاد الصيني، من خلال سلاسل القيمة العالمية. وتتوقع وكالة أنباء «بلومبيرج، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، أن ترتفع مساهمة الصين في إجمالي النمو الاقتصادي للعالم من 26.8 % خلال العام 2021، إلى 27.7 % خلال 2025[iii].

وأفاد مركز الاقتصاد وأبحاث الأعمال (سي إي بي آر)، ومقره في بريطانيا، بأن وباء كورونا وتداعياته الاقتصادية كانت لصالح الصين، مضيفا أن إدارة بكين الماهرة للأزمة ستجعلها الاقتصاد العالمي الرئيسي

(1) حسب مقياس تعادل القوة الشرائية الذي «يقضي على الفوارق في مستويات الأسعار بين الاقتصادات». فهو يقارن بين الاقتصادات الوطنية من حيث المقدار الذي تستطيع كل دولة أن تشتريه بعملتها الخاصة بالأسعار التي تباع بها.

الذي سيتوسع العام المقبل. وفي تقريره السنوي، قال المركز «لبعض الوقت، كان الموضوع الرئيسي في الاقتصاد العالمي هو الصراع الاقتصادي والقوة الناعمة بين الولايات المتحدة والصين».

لكنّ «جائحة كوفيد19- والتداعيات الاقتصادية المصاحبة لها رجحت بالتأكيد كفة الصين في هذه المنافسة». وتوقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد العالمي في 2020، بأكثر من 4 %، على أن ينمو خلال العام 2021 بمعدل 5.2 %، في حين يتوقع نمو الاقتصاد الصيني في العام 2021 بمعدل 8.2 %، مقارنة مع 0.1 % للعام 2020[iv].

وتلقت الصين في عام 2020، أكبر استثمار أجنبي مباشر، إذ استقطب الاقتصاد الصيني تدفقات بقيمة 163 مليار دولار، على الرغم من تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم على مدار العام. مقارنة بـ 134 مليار دولار جذبتها الولايات المتحدة، حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). وكانت الولايات المتحدة تلقت في عام 2019 تدفقات استثمارية بقيمة 251 مليار دولار، فيما جذبت الصين 140 مليار دولار[v].

وقد غيّرت جائحة فيروس كورونا المستجد أسلوب معيشة الشعب الصيني خلال عام 2020، وقدمت دفعة كبيرة لصناعة الإنترنت، لتحقق المزيد من النمو. وبدأ هذا التغير منذ نهاية كانون الثاني 2020، عندما اتخذت العديد من الهيئات الحكومية والشركات والمدارس الصينية تدابير وإجراءات مثل العمل والتعلم بالمنزل عبر الإنترنت استجابة لدعوة الحكومة من أجل السيطرة على وباء فيروس كورونا الجديد ومكافحته. فقد بدأت الكثير من العائلات نمطاً جديداً للحياة والدراسة والعمل. وجعل كل من العمل عن بعد وعقد الاجتماعات والتعلم عبر الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت والأنشطة الترفيهية، الناس أكثر اعتمادا على الإنترنت، وأدّى إلى تغيير كبير، وضخم في صناعة الإنترنت في عام 2020. وتؤكد الأرقام النمو الضخم والمستمر في صناعة الإنترنت بالصين، وعدد مستخدميه ومعدل انتشاره خلال 2020، حسب تقرير نشرته صحيفة» تشاينا ديلي»، لرصد هذه الظاهرة. وأكد التقرير أن عدد العاملين من المنزل عن بعد عبر الإنترنت ارتفع إلى أكثر من 300 مليون شخص في الفترة من 3 إلى 9 شباط الماضي. واستمر عدد العاملين عن بعد عبر الإنترنت في الارتفاع حتى مع تخفيف قيود التنقل، وبلغ حزيران الماضي نحو 199 مليون موظف. وازداد عدد المتلقين في الصين للتعليم عبر الإنترنت من 232.46 مليون في 2019 إلى 380.60 مليون في عام 2020، بسبب تفشي جائحة كورونا، وأصبح دمج نظام التعليم العادي، مع التعلم عبر الإنترنت وغير المتصل اتجاها رئيسيا سيستمر بعد الجائحة، نظرا إلى فوائده الكبيرة التي أثبتتها التجربة. ورصد التقرير ارتفاع مبيعات الإنترنت بالصين حتى بلغت 8 تريليونات يوان (1.22 تريليون دولار أمريكي) في أول 3 أرباع من 2020، بزيادة 9.7٪ على أساس سنوي. فيما بلغت المبيعات عبر الإنترنت للسلع المادية 6.6 تريليون يوان، بزيادة 15.3٪ على أساس سنوي. وشهدت أعداد مستخدمي الألعاب عبر الإنترنت في الصين نموا قياسيا خلال عام 2020، فحتى حزيران 2020، وصل عدد اللاعبين عبر الإنترنت إلى 539.87 مليون شخص. ولعب حوالي 57.4٪ من مستخدمي الإنترنت الألعاب عبر الإنترنت، فيما بلغ عدد لاعبي ألعاب الإنترنت عبر الهاتف المحمول 536 مليوناً. ورصد التقرير الإقبال الكبير على مشاهدة وتسجيل مقاطع الفيديو القصيرة، فحتى حزيران 2020، تم تسجيل 817.86 مليون شخص كمستخدمين لمقاطع الفيديو القصير، الذين قضوا ما معدله اليومي

110 دقائق في مشاهدة هذه المقاطع. وأكد التقرير، أن خاصية البث المباشر تعد أحد أسرع تطبيقات الإنترنت نمواً هذا العام في الصين.

وأشار إلى أنه بحلول حزيران 2020، بلغ عدد مستخدمي البث المباشر في الصين 562 مليونا، وهو ما يمثل 59.8% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في البلاد. كما رصد تقرير الصحيفة الصينية واسعة الانتشار النمو السريع لمشروعات وتطبيقات الجيل الخامس، فأكثر من 600 مشروع للإنترنت الصناعي من «الجيل الخامس بلس» قيد الإنشاء. كما تجاوز عدد مستخدمي الجيل الخامس، بحلول أيلول 2020، 60 مليون مستخدم، وتم بناء 690 ألف محطة قاعدية في الوقت نفسه، كما تم توصيل أكثر من 160 مليون محطة للجيل الخامس بشبكة الجيل الخامس بحلول تشرين الثاني 2020[vi].

واتفقت 15 دولة بقيادة الصين، في 15 تشرين ثاني 2020، على إنشاء أكبر كتلة تجارية في العالم، تضم ما يقرب من ثلث الأنشطة الاقتصادية في العالم، في خطوة تعزز قوة بكين اقتصاديا وتجاريا في آسيا. وشاركت في إبرام الاتفاق، الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا أو ما تعرف بـ «آسيان» وتضم أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا. كما ضم التكتل الجديد اقتصادات الصين، واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا، وفق ما أوردته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا). وجرى توقيع الاتفاق الذي عُرض أول مرة في 2012، في ختام قمة افتراضية لقادة دول جنوب شرق آسيا، الباحثين عن إنعاش اقتصاداتهم المتضررة جرّاء تفشي «كوفيد19-». ورأى محللون، أن الاتفاق المبرم الذي يخفض الرسوم الجمركية، ويزيد من انسيابية حركة البضائع بين الدول الموقعة على الاتفاق، يعتبر أكبر اتفاق تجاري عالمي من حيث حجم اقتصادات الدول الموقعة. ونقلت (شينخوا) عن «لي كه تشيانغ» رئيس مجلس الدولة الصيني، قوله إن توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة يعد «انتصارا للتعددية والتجارة الحرة»[vii].

فيما اتبع ترامب استراتيجية تجارية جريئة لمواجهة نمو الاقتصاد الصيني. فقد فرض التعريفات الجمركية على البضائع الصينية، وأعاد التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية واتهمها باستغلال الولايات المتحدة. وبشكل رئيس، في مجال التجارة، استهدف ترامب الصين، قولا وفعلاً. وقوبل فرضُ ترمب للتعريفات الجمركية بفرض تعريفات انتقامية من الصين، فردّ عليها ترمب، بدوره، بالمزيد من الرسوم الجمركية؛ واختُتم التصعيد بصفقة تجارية. ومع ذلك، ليست الإنجازات واضحة؛ لأن إدارة ترمب اتخذت قراراتٍ أُحادية الجانب. فما زالت معظم التعريفات الإضافية والانتقامية سارية، ولم تكن الصادرات إلى بكين على قدر التوقعات[viii].

وكانت واشنطن وبكين وقعتا منتصف كانون الثاني 2020 اتفاقاً تجارياً يفرض هدنة على الحرب التجارية الدائرة فيما بينهما، منذ آذار 2018. وفي إطار المعاهدة وافقت واشنطن على تخفيضٍ بنسبة 50 % للرسوم الجمركية الإضافية المطبقة منذ الأول من أيلول، وتتعلق بمنتجات صينية بقيمة 120 مليار دولار. لكنّ، تم الإبقاء على أغلبية الرسوم الجمركية المفروضة على بضائع صينية بقيمة 250 مليار دولار. وحتى أيلول 2020، مدّدت أمريكا آجال بعض الاستثناءات من الرسوم الجمركية على سلع صينية لمدة 4 أشهر فقط بدلا من عام لإبقاء الضغط على الصين؛ ما زاد من الضبابية بالنسبة للمستوردين. وتحددت الرسوم الجمركية التي تستهدف بضائع بقيمة 125 مليار دولار عند 15 %، ثم تقرر خفضها في

إطار اتفاق المرحلة1، إلى 7.5 % .

من جهتها خفضت الصين، منتصف شباط، رسومها الجمركية الإضافية على سلع أمريكية بنسبة 50 %، بقيمة 75 مليار دولار. وبموجب الاتفاق، وافقت الصين على زيادة مشترياتها من المنتجات والخدمات الأمريكية بما لا يقل عن 200 مليار دولار في 2020 و2021.

وفي 26 حزيران 2020، في سابقة من نوعها، دعا خمسون خبيراً أممياً إلى اتخاذ «تدابير حاسمة لحماية الحريات الأساسية في الصين»، وسلّطوا الضوء على الانتهاكات الجماعية للحقوق الإنسان التي ترتكبها الصين في هونغ كونغ والتيبت وشينجيانغ، وحجب المعلومات في سياق وباء فيروس «كورونا» العالمي، والاعتداءات على النشطاء الحقوقيين والصحفيين والمحامين ومنتقدي الحكومة في جميع أنحاء البلاد[ix].

فيما دعا تحالف مكون من 321 منظمة من أكثر من 60 دولة إلى وضع آلية دولية لمراقبة وضع حقوق الإنسان بالصين، وحذرت مجموعات أخرى من أن الألعاب الأولمبية الشتوية المقررة عام 2022 في بكين قد تؤدي إلى «مزيد من القمع». وقال جون فيشر، مدير منظمة «هيومن رايتس ووتش» في جنيف، إن هذا التحالف، الذي يجمع كل هذه المنظمات إضافة إلى 50 خبيرا من الأمم المتحدة وعشرات الحكومات يطالبون جميعا بوضع حد لإفلات الصين من العقاب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأكد أن على الأمم المتحدة التصرف بهذا الخصوص. وسلط التحالف، في رسالة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة، الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في هونغ كونغ والتبت ومنطقة شينغيانغ ذات الغالبية المسلمة، إضافة إلى انتهاكات السلطات الصينية بحق معارضيها في الخارج.

كما حذرت مجموعات حقوقية أخرى مؤلفة من نحو 160 مجموعة في رسالة إلى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ، من أن الألعاب الأولمبية الشتوية المقررة عام 2022 في بكين قد تؤدي إلى «مزيد من القمع» في الصين. وتعليقا على الرسالة، ندد المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان بالأمر باعتباره محاولة «لتسييس الرياضة» تنتهك الروح الأولمبية، كما ندد برسالة المجموعة الأولى، وقال إنها تضم «مزاعم.. لا أساس لها، ولا تستحق عناء دحضها». وتأتي هذه الدعوات فيما تواجه بكين رقابة عالمية متزايدة وانتقادات شديدة لقانون الأمن الجديد في هونغ كونغ، الذي أطلقته في حزيران 2020، ويزيد من سلطة الصين على المدينة، وأدى لحملة قمع قاسية ضد المعارضين. كما أن ثمة قلقاً متزايداً بشأن الوضع في منطقة شينغيانغ (شمال غرب الصين)، حيث أُوقف أكثر من مليون شخص من عرقية الإيغور والأقليات الأخرى في معسكرات اعتقال، ليخضعوا لتلقين سياسي، بحسب جماعات حقوقية وخبراء. وتصرُّ الصين على أن هذه المعسكرات مراكز تدريب تهدف إلى توفير التعليم للقضاء على «التطرف الإسلامي»[x].

فيما بدأ قرابة 200 مليون طالب في المرحلتين الابتدائية والثانوية في الصين فصلهم الدراسي الجديد في التاسع من شهر شباط، لكن عن بعد. فقد استهلّت الصين، بعد تعطيل جميع المدارس جرّاء تفشّي فيروس كورونا في البلاد، تجربة للتعلّم التزامني عبر الإنترنت، قد تكون الأضخم في تاريخ البشرية.

وقد دأبت اليونسكو بدورها، قبيل إقامة أسبوع اليونسكو للتعلّم بالأجهزة المحمولة للعام الجاري والمخصّص لمناقشة موضوع الذكاء الاصطناعي والإدماج، على التواصل مع وزارة التربية في جمهورية الصين الشعبية، لتقديم الدعم اللازم والاطلاع عن كثب على الجهود المبذولة لتوظيف التكنولوجيا من أجل ضمان سير العام الدراسي.

ومن جهتها دشّنت الوزارة، في أعقاب تعليق الدوام للفصل الدراسي الجديد، مبادرة بعنوان «ضمان انتظام التعلّم رغم تعطّل العملية الدراسية». وقد تمكّنت الوزارة في غضون أسبوعين فقط، ورغم حظر انعقاد أي اجتماعات شخصية، من تنظيم سلسلة من المؤتمرات عبر الإنترنت مع عدد من الوكالات المعنية بالإدارة المدرسية والجهات المنظِّمة للدورات والمزوّدة للمنابر الإلكترونية وخدمات الاتصالات وغيرها من الجهات المعنية للتخطيط لاستهلال المبادرة المذكورة. وتمثّل المساعي لضمان انتفاع جميع الطلبة بفرص التعلّم الرقمي واستعدادية المعلّمين لإعداد الدروس وتقديمها عبر الإنترنت أكبر التحديات في الفترة الراهنة، الأمر الذي حثّ وزارة التربية على التكاتف مع وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات من أجل بلوغ الغايات التالية:

- تعبئة أبرز مزوّدي خدمات الاتصال من أجل تعزيز سرعة الاتصال بالإنترنت لتيسير التعليم عن بعد لا سيما في المناطق التي تفتقر للخدمات الكافية.
- زيادة سرعة المنابر التعليمية الإلكترونية الرئيسية، والارتقاء بإمكانيات المنبر الوطني للموارد التعليمية والخدمات العامة ليتمكن من تلبية احتياجات ملايين المتصفحين الذين يزورونه في نفس الوقت.
- تعبئة الموارد المجتمعية من أجل توفير الدروس والموارد التعليمية عبر الإنترنت. وقد جرى بالفعل توفير ما يزيد عن 24 ألف درس عبر الإنترنت لطلبة الجامعات. وقد دُشّن 22 منبراً تعليمياً مرخصاً عبر الإنترنت، يُدار معظمها بتقنيات الذكاء الاصطناعي، من أجل توفير الدروس المجانية لطلبة المرحلتين الابتدائية والثانويّة.
- اعتماد منهجيات ملائمة تتناسب مع مختلف الظروف لتيسير عملية التعلّم. ويُشار على المدارس والمعلّمين باختيار سبل مناسبة لتقديم المواد التعليمية فيما يتناسب مع الظروف والجاهزية الإلكترونية على المستوى المحلي، لا سيما فيما يتعلق بالمنابر الإلكترونية والشاشات الرقمية وتطبيقات الأجهزة المحمولة. وقد تلقّى المعلّمون التوجيه اللازم بشأن منهجيات التعليم الإلكتروني. ويعتمد العدد الموصى به من ساعات التعلم الإلكتروني على المرحلة التعليمية.
- توطيد الأمن والسلامة عبر الإنترنت من خلال التعاون مع قطاع الاتصالات ومزوّدي الإنترنت
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والدروس اللازمة في هذا الصدد من أجل رفع مستوى الوعي بهذا الفيروس وكيفية الوقاية منه.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، وفقاً لما ورد على لسان مساعدة المديرة العامة للتربية، ستيفانيا جيانيني، إلى أنّ «الصين كانت في شهر أيار من العام 2019، قد استضافت مؤتمر اليونسكو الدولي

للذكاء الاصطناعي والتعليم. وتمثّلت أبرز الرسائل التي خلص إليها هذا المؤتمر، الذي يعد الأول من نوعه، في ضمان تسخير التكنولوجيا لإدماج الجميع في التعليم وتحقيق الإنصاف والعدالة واحتواء الفجوة الرقمية»[xi].

تفاعل المتغيرات

بخصوص جائحة كورونا، شاعت في الأوساط الدولية عدة نظريات للتفسير، يغرف غالبها من معين نظريات المؤامرة، التي تنسب تارة للصين، وللحكومات الغربية تارة أخرى. بل إن صحيفة الإندبندنت نشرت مقالاً بعنوان طريف: «نظرية المؤامرة» حول كورونا أكثر انتشارا من الفيروس؛ البداية من بيل غيتس الذي قيل إنه يضع اللمسات الأخيرة على خطط «لقاح على شكل شريحة توضع تحت الجلد»[xii]. وهذه النظريات، حسب الإندبندنت، تتنوّع بين حدود مفتوحة من الاتهامات، من قبيل أن المرض صنعته حكومات خفية تدير العالم من أجل تخفيف الكثافة السكانية وصولاً إلى إنتاج لقاح سيعطى لكل البشر من أجل إجراء تغيير في جيناتهم.

ونظرية المؤامرة تنتشر بسرعة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، جاذبة إليها العديد ممن لا يصدقون بوجود المرض أو يعتقدون أنه أقل خطراً بكثير مما يُروّج له. بل جرت تظاهرات كثيرة حول العالم، تحديداً في أوروبا، رفضاً للإجراءات الإجبارية التي اتخذتها الحكومات، من قبيل الحجر المنزلي وارتداء الكمامة والإقفال التام ومنع الخروج من المنازل لمدة طويلة.

وتتمثل إحدى أكثر نظريات المؤامرة انتشاراً في أن بيل غيتس، مؤسس شركة «مايكروسوفت»، يضع اللمسات الأخيرة على خطط «لقاح على شكل شريحة، بحجم طابع بريدي، توضع تحت الجلد»، وسيتم ربطها بملفات تعريف وسائل التواصل الاجتماعي للفرد من أجل السيطرة عليه عبر تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات.

ونظرية المؤامرة لم تكتفِ بالانتشار على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر شبكة الإنترنت، فانتقلت إلى أرض الواقع لرفض القيود المفروضة على الحرية تحت حجة منع انتشار فيروس كورونا. ففي سويسرا، خرجت مجموعات متفرقة إلى الشوارع للاحتجاج، متحدّين بذلك الحظر المفروض على التظاهرات السياسية. وشهدت مدن أوروبية عدة احتجاجات شعبية، تتهم السلطات بأنها باتت تمارس سياسة تقييدية وتفرض قرارات غير ديمقراطية، والتقى محتجو الشوارع الأوروبية في شهري آب وأيلول 2020، على اعتبار فرض الكمامات إجراءات تمسّ «الحريات». واستفادت من هذه الاحتجاجات أحزاب شعبوية ويمينية أوروبية وبعض أحزاب اليسار المتطرف، حتى رأى خبراء أن المضي في تشديد الإجراءات للحدّ من انتشار كورونا، بالتالي الاحتجاجات عليها، سيحوّل الأمر من إجراءات طبية إلى إجراءات سياسية.

أما النوع الآخر من المحتجين والمروّجين لنظرية المؤامرة، فينشرون أخباراً عن أن الأمر يتعلق بصراع على إنتاج اللقاح وتسويقه، أو على تقنيات «5 جي».

فيما زعمت نظرية أخرى، حقّقت رواجاً عالياً في أوساط المثقفين والمفكرين، أنّ الحكومات العالمية قد تواطأت على التآمر، مُستهدفةً شريحة المتقاعدين؛ سعياً للتحلل من الأعباء الإنسانية والاقتصادية التي يُرهق بها هؤلاء اقتصاديات بلادهم (وفق نظرية: البقاء للأقوى). آخذة بعين الاعتبار سلوك الفيروس،

الذي يعزز النظرية، في استهدافه شريحة كبار السن، إصابةً وقتلاً. وحفل الخطاب بأرقام عديدة، مُستقاة من إحصائيات اقتصادية؛ تُدلِّل على الانتعاش الاقتصادي الذي ستشهده تلك الحكومات، حال تخفّفها من تلك الأعباء (الاقتصادية والإنسانية).

وتجلّى في بورصة نظريات المؤامرة، نظرية سياسية-اقتصادية، يعتقد مؤيدوها بأن الصين أنتجت الفيروس، وتمتلك اللقاح، وتستهدف زعزعة الاقتصاد الغربي، وبخاصة الأمريكي، عقب نشره في العالم. فيما تملك الصين أيضاً، قدرة عالية على احتواء تداعياته، مُتكئة على قدراتها التنظيمية، وتقاليد الطاعة للسلطة، الراسخة في اللاوعي الصيني الشعبي.

وتعضُد مآلاتُ الوضع الصحيّ والاقتصاديّ الصيني مُعطيات هذه الفرضية، التي تنضاف للنظرية العلمية في نشأة الفيروس، ذات الارتباط الوثيق بالعدوى الحيوانية؛ من حيث أن كلتيهما تنتميان لفضاء الممكن التقديري، المؤصّل بأرضية واقعية، لا تستبعد من فضاءاتها التحليلية وجود حرب خفيّة بين منظومتين عالميتين، تنتميان لأدبيات الصراع الدولي فيما عُرف بالحرب الباردة، التي ما زالت تفاعلاتها تقبع في خلفية خمسينية الشتاء الروسي والصيني؛ فضلاً عن التخوّف الأمريكي من المُستقبل القريب للتنين الصيني، وثيق العلاقة بالمارد الروسي.

فقد صعّد ترمب من لهجته الخطابية، مُهدّداً باستهداف اقتصاد الصين، بعد أن اتهمها بتقصيرها في إدارة أزمة تفشي فيروس كورونا، في إطار سياسته الرامية للهروب من استحقاقات التدهور في حالة الاقتصاد الأميركي إبان جائحة كورونا. لكنّ الاضطلاع بدور المدعي العام والقاضي في قضايا تجارية اقتصادية، كما فعلت إدارة ترامب في سياق حربها التجارية مع الصين، يُعدُّ أمراً إشكاليّاً على أقلّ تقدير.

وكانت إدارة بوش قد انشغلت لانغماسها في حربها المزعومة على «الإرهاب»، عن مواجهة النمو الصيني اقتصادياً، التي كانت تتمتع بفترة إعفاء (انتقالية) في منظمة التجارة العالمية، قبل أن تتعرض لضغوط بشأن الامتثال لالتزامات المنظمة. فضلاً عن حاجة إدارة بوش في الشرق الأوسط إلى موافقة بكين. ثم رفعت إدارة بوش بعض القضايا التابعة لمنظمة التجارة العالمية ضد الصين (بعد فترة الإعفاء)، ولكن جهودها كانت محدودة نسبياً.

فيما كان فريق السياسة الخارجية لإدارة أوباما يتطلع إلى الهروب من مستنقع الشرق الأوسط، وفق نظرية محور الارتكاز الآسيوي، التي أضحت جزءاً أساسياً من جهود السياسة الخارجية لأوباما، والصين كانت محور هذا الجهد، حيث اقترحت إدارة أوباما صفقة تجارية بين دول المحيط الهادي تعرف باسم «الشراكة العابرة للمحيط الهادي»؛ ما فرض ضغوطاً اقتصادية على الصين[xiii].

وقد تدهور الاقتصاد العالمي مع هبوط الطلب العالمي على النفط بسبب أزمة كورونا، ليصل سعر البرميل إلى سالب 37.63 دولارا للبرميل، وهو سعر غير مسبوق في تاريخ الصناعة النفطية. فبعد فشل تحالف «أوبك+» في الاتفاق بآذار 2020، شهدت أسواق النفط في الربع الثاني تقلبات حادة، مع انخفاض

الطلب على الطاقة وامتلاء مرافق تخزين النفط إلى أقصى حد؛ ما استوجب تدخل الدول المنتجة للخام لدعم الأسواق، ليظهر اتفاق «أوبك+» الجديد، الذي نص على تخفيضات إنتاج غير مسبوقة.

وشهدت اقتصادات العالم انخفاضا حادّاً في الناتج المحلي الإجمالي، وسارعت الحكومات لإطلاق إجراءات دعم لمواطنيها وللشركات المتضررة من الجائحة، التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل أقوى من الأزمة المالية في 2008. ووفقا لتقرير صدر عن البنك الدولي، فمن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 % في 2020، وستشهد الاقتصادات المتقدمة انكماش نشاطها الاقتصادي بنسبة 7 % في 2020، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6 %، متسبّباً بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر المدقع. وسارعت الحكومات لاتخاذ تدابير مالية لدعم المتضررين من الجائحة، ووفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، فإن التدابير بلغت قيمتها 20 تريليون دولار، تسعى لتخفيف التأثيرات السيئة التي تعرضت لها الشركات والعمال[xiv].

إنّ ما سبق من أرقام، ليُعزز فرادة المعجزة الاقتصادية الصينية .. فرادة تمثلت بإتقان مهارة السباحة عكس تيار الانهيار الاقتصادي العالمي، لتغدو الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي حقق نموّاً اقتصادياً في العام 2020؛ لتقود قاطرة 15 دولة آسيوية نحو أفق اقتصادي مُزدهر.

التوقعات المستقبلية

يعد وباء فيروس كورونا أخطر كارثة يواجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. فقد ضربت موجة «الصدمة الأولى» للوباء الاقتصاد العالمي في ثلاثة معاقل رئيسية، هي: شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وامتدت موجة «الصدمة الثانية» لتطال الاقتصاديات النامية في نصف الكرة الجنوبي. ومن المتوقع أن ينجو الاقتصاد العالمي من مصير الكساد العظيم في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، لكن مستوى الركود سيكون أكثر حدّة من الأزمة المالية لعام 2008، وستتباطأ وتيرة تقدم العولمة، وسيشهد النظام الاقتصادي العالمي تعديلات هامة. فـ«عصر كورونا» سيهبط بالاقتصاد العالمي إلى مرحلة نمو منخفض السرعة بأقل من 3%، بعد أن دحرجت الأزمة المالية في عام 2008، معدل نمو الاقتصادي العالمي من عتبة 5 % نحو 3 % ؛ ما يعني أن إجمالي الناتج العالمي سينخفض بأكثر من 6 نقاط مئوية في 2020. ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي بالانتعاش في 2021، ولكن من الصعب الوصول إلى مستوى 2019. وقد يلازم الركود أداء الاقتصاد العالمي لفترة طويلة في المستقبل.

كما ستضعف وتيرة العولمة، وتتصاعد الموجات المعاكسة لها. وقد انطلقت الموجات المناوئة للعولمة بعد الأزمة المالية في 2008، ثم ازدادت وتيرتها بشكل أبرز في 2016؛ ما سيؤثر على حركة الأفراد والبضائع والتجارة والاستثمارات العابرة للدول. بالنظر إلى هذه المعطيات، يتوقع الخبراء بأن يحدث الوباء تأثيرات بالغة على العولمة. فوفقاً لتنبؤات منظمة التجارة العالمية، ستنخفض التجارة العالمية بنسبة 13% في عام 2020، وفي حال خرج الوباء عن السيطرة، سيصل الانخفاض إلى 32%. ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقلّ الاستثمار المباشر العالمي بنسبة تتراوح بين 30% إلى 40% في العامين 2020 و2021. كما سيزيد الوباء من تعزيز اتجاه الأفكار المناهضة للعولمة وقاعدة الرأي العام المساندة لها، ويسهم في زيادة السياسات الحمائية، وتسريع التعديلات في سلاسل التوريد ويكثف المخاطر الجيوسياسية، مما سيضاعف التأثيرات السلبية على العولمة. كما سيخضع هيكل الاقتصاد العالمي ما بعد الوباء لتغييرات كبيرة، وستزداد حالة عدم اليقين في جميع المجالات بشكل بارز. وبالنسبة للاقتصادات الكبرى، ستختلف شدة الوباء وطريقة الاستجابة إليه، كما ستختلف درجة الركود الاقتصادي ومدته أيضاً. وتظهر تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي للصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو في عام 2020 بـ 1.2% وناقص 5.9% وناقص 7.5% على التوالي. وبالنسبة للبلدان الأقل تأثراً بالوباء، والتي تطبق سياسات أكثر قوة، يمكنها أن تأخذ زمام المبادرة في التعافي، واحتلال موقع أفضل في الاقتصاد العالمي ما بعد كورونا. وعلى مستوى السياسات، ستلعب سياسات الإنقاذ، الهادفة إلى تخفيف الصعوبات في المرحلة المبكرة من الوباء وسياسات التحفيز، دوراً مهمّا في تحقيق التعافي[xv].

لكنّ قاطرة الصين اقتصادياً تسير دونما توقّف. إذْ يُنتظر عقب توقيع الصين الاتفاق مع 15 دولة، في 15 تشرين ثاني 2020، لإنشاء أكبر كتلة تجارية في العالم، تضمّ ما يقرب من ثلث الأنشطة الاقتصادية

في العالم، أن تتعزّز قوة بكين اقتصادياً وتجارياً في آسيا؛ لخفض الاتفاق الرسوم الجمركية، وزيادته من انسيابية حركة البضائع بين تلك الدول.

فيما لا يعتزم الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضها دونالد ترامب على نصف واردات الصين بشكل فوري. وحسب تصريحات أدلى بها بايدن لصحيفة نيوريورك تايمز، لن يتخذ بايدن أيضاً إجراءً فورياً لإلغاء اتفاق التجارة «المرحلة 1» الذي أبرمه ترامب مع بكين(16).

(i) ناشيونال إنترست: الصين تزيح أميركا لتصبح أضخم اقتصاد بالعالم.. إليك الحقائق التالية، الجزيرة.نت، 2020/10/19.

(ii) رغم «كورونا».. الصين الاقتصاد الكبير الوحيد في العالم الذي لم ينكمش في 2020، الإمارات اليوم، كانون ثاني 2021.

(iii) حصاد 2020.. اقتصاد الصين يتعافى والجميع يغرق في الانكماش، العين الإخبارية، محمد فرحات، 26 كانون أول 2020.

(iv) حصاد 2020.. اقتصاد الصين يتعافى والجميع يغرق في الانكماش، العين الإخبارية، محمد فرحات، 26 كانون أول 2020.

(v) الصين تتفوق على الولايات المتحدة في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال 2020،، الإمارات اليوم، 25 كانون ثاني 2021.

(vi) فوائد الجائحة.. نمو قياسي لصناعة الإنترنت الصينية، العين الإخبارية، 26 كانون أول 2020.

(vii) بقيادة الصين.. 15 دولة آسيوية تشكل أكبر كتلة تجارية عالمية، وكالة الأناضول، 15 تشرين أول 2020.

(viii) لهذه الأسباب فشل ترامب في حربه التجارية ضد الصين، الجزيرة.نت، 31 كانون ثاني 2021.

(ix) نداء عالمي من أجل آليات دولية لمراقبة حقوق الإنسان بشأن الصين، هيومان رايتس ووتش، 9 أيلول 2020.

(x) مئات المنظمات وعشرات الحكومات تستنفر من أجل حقوق الإنسان بالصين، الجزيرة.نت، 10 أيلول 2020.

(xi) كيف تكفل الصين انتظام التعلّم في ظلّ تعطّل الدراسة بسبب فيروس كورونا؟، منظمة اليونسكو، 19 شباط 2020.

(xii) «نظرية المؤامرة» حول كورونا أكثر انتشارا من الفيروس، موقع صحيفة الإندبندنت عربية، 20 كانون أول 2020.

(xiii) لهذه الأسباب فشل ترامب في حربه التجارية ضد الصين، الجزيرة. نت، 31 كانون ثاني 2021.

(xiv) عام 2020 هو عام الأزمات والانهيارات الاقتصادية، عربي21، 01 يناير 2021.

(xv) تعليق: ثلاثة اتجاهات كبرى للاقتصاد العالمي ما بعد كورونا، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 28 أيار 2020.

(xvi) موقف بايدن من «جمارك ترامب» على الصين.. هل انتهت حرب التجارة؟، العين الإخبارية، 2 كانون أول 2020.